لاان من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير مضاف اى من جملة افراده قوله على
ما هو الاصل فيهما اى من باب المبتداء والخبر وهو ان يكون المبتداء مسندا اليه دون ما افاد كان مسندا
فانه مبتداء باعتبار اليه للضرورة ولهذا لم يكن قايم فى اقايم ابوه زيد مبتداء لاحتمال ان يكون
خبر الم زيد وليس الى القسم المبتداء خبرا لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا يصح
تقدير خبر مسند اليه كما تكلف كثير من النحاة قوله واشتراكهما فى العامل معنوى وهو ههنا تجريد
الاسم لاسم من العوامل اللفظية للاسناد اى اسناده الى شئ او اسناد شئ اليه قوله
هو قيل اى بصيغة الفصل الدالة على الحصر ههنا دون كذين ان تبيين مع ان الحصر مستفاد
من عدم التعريف للزوم اطراده وانعكاسه مالانه اكتفى فى بعض الحدود بدلالة هو صورة
التعريف على صورة الاكتفاء ولانه اراد التصريح بالحصر ليكون ردا على من زعم ان
اسم الفعل مبتداء وفيه نظر لان صيغة الفصل تفيد حصر المسند اليه اذا عرف باللام فيفيد
حصره على المسند ولو سلم انها لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتداء عنده فكيف يصح الحصر
على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتداء الذى اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل عليه
ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر ليس للرد قوله الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة
كما يتبادر مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتداء صفة مثل ضارب
فى زيد ضارب المحمول على زيد قوله او تقديرا وتاويلا وذلك فيما يصح اسم موضعه قوله كقوله
وان تصوموا وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم قوله المجرد قيل انما يصح لفظ التجريد
اذا تيقن سبق وجوده لان امكان الوجود واحتماله ينزل منزلة الوجود كقولك
ضيق

قوله من قبيل نسبة الجزئى الى الكلى جواب عن سؤال مقدر وهو ان المغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه لازم لئلا يلزم نسبة الشئ الى نفسه وهذه المغايرة ليس فى هذا الكلام فاجاب الفاضل عنه بهذا القول يعنى ان المنسوب جزئيات العوامل منفردا كان وغيرها والمنسوب اليه العوامل الكلى ولغيرها فلا يلزم نسبة الشئ الى نفسه

ضيق فم البير قوله اللفظية من قبيل نسبة الجزئى الى الكلى قوله اى الذى لم يوجد فيه عامل
لفظى اصلا يعنى ان العبارة وان كانت ظاهرة فى سلب العموم لكن المراد عموم السلب
اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان
كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما التوجيه بان العبارة
وان حملت على العدول افاد عموم السلب فغير ظاهر وانما اكد النفى بقوله اصلا ردا على من زعم
ان المراد بالعوامل اللفظية النواسخ المبتداء والخبر كباب ان واخواته لئلا ينتقض التعريف بقولك
بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ قوله
وكذا اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر
معنى ولك ان تقول ايضا ان حرف الزايد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا
او حكميا ان قلت ينبغى ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوعا محلا بالابتداء
قلنا لعل جوازه مبنى على توهم ان الاسم كان مبتداء ولا يجب بان ان لا يغير معنى الجملة
فكانت كالحروف الزايدة فانها التاكيد اما اولا فلدخول الاسم فى حد المبتداء واما ثانيا
فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التى لنفى الجنس مع انها
تغير معنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل الاسم لا بل على المجموع المركب
منها ومن الاسم لان الغضب سالبة لا معدولة الموضوع قوله وثانى قسمى المبتداء قد
سالبة
اشار به الى ان المبتداء مشترك معنوى لا ان لفظ المبتداء مشترك لفظى كما ذهب
اليه قوم فرضا لا الزم استعمال اللفظ المشترك فى معنيين قوله او الصفة لفظا او

اللفظ المشترك يدل على جميع معانيه
واراد ولا يمنى منها الا بالقرينة